من تاريخ التاريخ الكبير

• مطاع الطرابيشي

لايتم الحديث عن ابن عساكر من غير الحديث عن تاريخه الكبير ، بل نكاد نقول : لا يكاد يُذكر ابن عساكر الا من خلال تاريخه الكبير، وليس في هذا القول أي مجازفة، فالعلماء في تاريخ هذه الامة كثيرون والحمد لله ، فما الذي ميّز أبا القاسم في غِمارهم ، وقدّم مكانه في صفوفهم ؟ أليس التاريخ الكبير ؟ بل لقد أفاد هذا التاريخ طيب الذكر كل من تعلق منه بسبب قريب •

واذا كانت قصة هذا التاريخ العظيم قصة تطول ، ولا يمكن لروايتها أن تأخذ حظها من الراحة الا بين دفتي كتاب ، لذلك نستأذن في هذه العُجالة ، أن نقبس من البحث ما لعله يمتع ويفيد ، فنصرف القول الى الحديث عن : « أوهام حول التاريخ » •

الوهم الأول والأكبر : في هذه القاعدة التي ما زالت متبعة في تحقيق التاريخ الكبير ، وهي : أن يُصرف النظر عن تخريج الأحاديث(١) •

ان تاريخ دمشق الكبير ديوان حديثي من ألفه الى يائه، جمعه محدّث، وأخرجه للناس محدّث، ورواه على مر الأزمان المحدثون • حتى الذين نسخوا التاريخ ، أو انتخبوا منه ، انما كانوا من جلة المحدثين وأئمتهم : كالبرزالي والمقدسي وأبي شامة والذهبي والعيني وابن حجر والسيوطي • فكيف يُصرف النظر عن تخريج أحاديثه ؟ !

قد يكون هنالك بعض عذر لأولئك الذين وضعوا نهج التحقيق أنهم رأوا ـ وهذه عبارتهم ـ: « ان الغاية من تحقيق الكتاب تقديم نص صحيح » ، فوجب لذلك في رأيهم « أن يوجز في التعليق كيلا يُثقل النص بتعليقات طوال » •

قلت : ولكن الحواشي في بعض المطبوع من مجلدات التاريخ قد أثقلت فعلا بتلك التعليقات الطوال ، في تراجم الرجال وتصحيفات بعض الاصول • أفيكون ذلك أجلّ من تخريج الأحاديث؟!

وقد يقول قائل عن التاريخ : أنه معدن الاحاديث الضعيفة ، يحط بذلك ، في زعمه ، من

(١) مقدمة المجلدة الاولى : ٤٨ ، مقدمة مجلد (عاصم ـ عايذ):

قدر ذخيرته الحديثية ، ويزهد بالتالي في الاشتغال بتخريج تلك الاحاديث .

وقد يحتاج بيان خطل هذا القول الى شيء من البسط والاتساع ليس هذا أوانه ، ولكن حسبنا أن نقول :ان هذا الكتاب العظيم قد ضم بين دفتيه مكتبة حديثية ضخمة ، جمعت نفائس من هذا العلم قلّ لها نظير ، وبذلك فان تخريج احاديثه يفتح ـ باذن الله ـ آفاقا رحبة في ميدان علم الحديث ، ويلقي أضواء مبصرة على كثير من كتب الملخصات التي جمعها المتأخرون ، تلك الملخصات التي أوردت المتون وسكتت عن الاسانيد ، فغم على الباحثين أمر كثير من تلك المتون ، وما مثال « الدر المنثور » للسيوطي عنا ببعيد .

ثانيا ـ وهم التجزئة والمراحل الثلاث :

كان للقدماء في هذا المجال بعض أوهام ، سحبت ظلالها على الباحثين المحدثين ، فأثمرت فروضا غير صحيحة ، ينفيها واقع الحال في هذا الكتاب . وهذه القصة من أولها :

ـ قال العماد الاصبهاني في خريدة القصر(١) :
« فلما وصلت الى الشام ، وأقمت بدمشق ، ترددت اليه (يعني : الى الحافظ ابن عساكر) ورأيته قد صنّف تاريخ دمشق ، وذكر أنه في سبعمائة كراسة ، كل كراسة عشرون ورقة . »

قلت : وهذا هو الوهم الاول . ولعله سهوٌ قلب « السبعين وخمسمائة » الى « سبعمائة » في ذاكرة العماد .

ـ ثم جاء الذهبي فقال في « سير أعلام النبلاء »(٢) ـ وهو يعدد مصنفات الحافظ ابن عساكر : « فمن ذلك تاريخه في ثمانمائة جزء ـ الجزء عشرون ورقة ، فيكون ستة عشر ألف ورقة » .

فأضاف وهما ثانيا ، حين ظن أن جزء التجزئة الثمانينية يبلغ عشرين ورقة .

ـ أما الوهم الثالث فجاء من أحمد بن مصطفى ، المعروف بطاشكبري زاده ، قال في مفتاح السعادة ، أثناء حديثه عن الحافظ أبي القاسم(٣) :

« صنّف التاريخ الكبير لدمشق في ثمانين مجلدة بخطه » فزعم أن أبا القاسم كتب الثمانين بخطه ، وهذا هو الوهم الثالث .

هذا ما كان من أمر القدماء ، ولكنه لم يقتصر عليهم ، فكان من ثمره بين المحدثين فكرة المراحل الثلاث التي افترضها الاستاذ الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته للمجلدة الاولى من « تاريخ مدينة دمشق » (١) قال :

« ولا شك أن التاريخ مرّ في تأليفه بثلاث مراحل : فقد كان في أول الأمر في خمسمائة وسبعين جزءا ، أي أنه كان في سبع وخمسين مجلدة . فلما وصل العماد الأصبهاني الى دمشق في سنة اثنتين وستين وجد الحافظ قد صنّف التاريخ « وذكر الحافظ أنه في سبعمائة كراسة ، كل كراسة عشرون ورقة » ومعنى ذلك أنه صار سبعين

(١) نسم شعراء الشام : ٢٧٦/١ .
(٢) سير النبلاء : ٢٧٩/١٢ أ .
(٣) مفتاح السعادة : ٢١٦/١ .
(١) المقدمة : ٣٢ .

مجلدة . ثم ازدادت أجزاء التاريخ ، واذا بابنه القاسم يقول : « والنسخة الجديدة ثمانمائة جزء »، وقد بيّضه القاسم بخطه في ثمانين مجلدة.

ثم اعادها مع بعض زيادة في دائرة معارف البستاني(٢) ، اذ جعل جزء النسخة الثمانينية عشرين ورقة ، وعزا التجزئة الاخيرة الى أبي القاسم نفسه .

ورحلت فكرة المراحل الثلاث هذه، فاستفادها المستشرق الاستاذ « إليسييف » في مقدمة كتابه : « وصف مدينة دمشق »(٣) ثم كررها في ترجمته لابن عساكر في الموسوعة الاسلامية الجديدة (٤) .

أما الاستاذ محمد كرد علي ، رحمه الله ، فقد حسِب أن التجزئة الثمانينية من عمل المصنف ، فقال في تصديره للمجلدة الأولى من التاريخ(٥) : « حافظ المجمع على تجزئة المصنف ، وسيكون التاريخ في ثمانين مجلدة ، كل مجلدة في عشرة أجزاء من الأصل » .

ـ وعلى المنوال نفسه نسج الاستاذ الدكتور شكري فيصل في مقدمته لمجلد (عاصم ـ عايذ)(١)، إذ اعتمد التحريف الوارد في نص الخريدة ، فأعاد ذكر السبعمائة كراسة ، وجعل التجزئات ثلاثا ، واعتبر جزء النسخة الثمانينية عشرين ورقة .

هذا ما كان من أمر الاوهام سابقة ولاحقة ، ولا بد في معالجتها من بيان أمر التجزئة في الكتاب على حقيقته فنقول :

للتاريخ تجزئتان فحسب : تجزئة المصنف، في خمسمائة وسبعين جزءا ، كل جزء في عشرين ورقة .

ثم تجزئة ابنه القاسم في النسخة المستجدة، ثمانمائة جزء ، كل جزء في خمس عشر ورقة .

والفرق بين التجزئتين فرق تجليد فحسب ، أما عدد أوراق التاريخ فمتقارب : (خمسمائة وسبعون) في (عشرين) تساوي أحد عشر ألفا ، وأربعمائة ورقة . (ثمانمائة) في (خمسة عشر) تساوي اثني عشر ألف ورقة .

ان هذا الذي قلناه ، هو ما نطقت به الأصول المخطوطة للتاريخ ، لم تتخلف عنه قط في كل مواضع التجزئة التي اطلعت عليها من التاريخ . وهذا الامام البرزالي ، الناسخ الأوثق للتاريخ يقول في ختام بعض الأجزاء (١) :

« آخر الجزء السابع والخمسين بعد المائتين من الاصل . وهو آخر المجلدة الرابعة والثلاثين من تجليد النسخة المستجدة . » فأوضح بصريح العبارة أن الفارق بين الاصل والنسخة المستجدة انما كان أمر تجليد(٢) .

وكيف يصح هذا المذكور في الخريدة من أمر السبعمائة كراسة ؟ بل كيف يصح فرض المراحل الثلاث بناء على ذلك؟ وقد دخل العماد الاصبهاني دمشق في شعبان من عام (خمسمائة واثنين وستين)، وفي آخر جمادى الاولى من العام نفسه(٣) ـ اي قبل وصول العماد بشهرين ـ كان التاريخ قد

(٢) طبعة بيروت ١٩٦٠م : مج ٢٧٦/٣ .
(٣) ط . ١٩٥٩م : ص ٢٩ .
(٤) الطبعة الفرنسية ١٩٧٥م : مج ٧٣٦/٣ .
(٥) المقدمة : ج .
(١) المقدمة : ٢٣ .

(١) مجلد من (العبادلة) : لم يصدر بعد .
(٢) الروضتين ١٤٤/١ .
(٣) مجلد (عاصم ـ عايذ) : ٥٢٢ .

جاوز ثلثه ، أعني قد بلغ آخر مجلد (عاصم - عايذ) قراءة وسماعاً على الملأ في جامع بني أمية؟ وهذا المجلد مطبوع ، ليس فيه ولا في أصوله أية اشارة الى السبعمائة المزعومة ؟

وهذا هو المجلد الثالث والخمسون بآخر الكتاب، وفيه حرف الياء [من يحيى - الى يزيد] ينتهي عند هذين الرقمين : « الجزء الثلاثون بعد الخمسمائة من تجزئة الأصل - والسابع والأربعون بعد السبعمائة من تجزئة الفرع »، واذن فقد بقي (أربعون جزءا) فحسب من تجزئة الأصل ، يقابلها (ثلاثة وخمسون) من تجزئة الفرع ، ليبلغ الكتاب غايته ، وهذا هو القول الفصل في التجليد الكامل للأصل والفرع من تاريخ دمشق الكبير ،

ولو أردنا تطبيق تجزئة الثمانين مجلدا على المطبوع من تاريخ دمشق لوجب أن نسمي المجلدة الأولى وبعض الثانية فحسب: المجلدتين الاولين، وأن نسمي المجلدة العاشرة : المجلد الثالث عشر ،

يؤيد هذا ما ذكره الاستاذ محمد أحمد دهمان في حاشية الصفحة (مائتين واثنتين وثلاثين) من المجلدة المذكورة ، قال : انه وجد في هامش نسخة الأصل هذه العبارة :

« آخر الحادي والعشرين بعد المائة » ،

قلت : ومعنى هذا أنه (آخر الجزء الاول من المجلد الثالث عشر) بتجزئة القاسم للنسخة المستجدة ،

والظاهر أن النسخة الجديدة بتجزئتها الجديدة ، انما صنعت بعد وفاة المصنف ، اذ نجد أول ذكر لها في سماع للجزء الرابع من المجلدة الاولى(١) يرجع تاريخه الى سنة احدى وسبعين وخمسمائة ، وقد سميت النسخة المستجدة فيه بـ « الفرع المنقول عن هذا الأصل » ،

وبعد ، فقد بقيت لنا كلمة صغيرة بشأن التسويد والتبييض ، وخط الأب وخط الابن : ان المصنف أبا القاسم لم يبيض التاريخ البتة ، فهو كما قال عنه حفيده(٢) : « حين فرغ من تسويده ، عجز عن نقله وتجديده ، وضبط ما فيه من المشكل وتحديده ، فان نظره قد كلّ ، وبصره قد قلّ ، فلم يزل والدي يكتب وينقله من الأوراق الصغار والظهور ويهذب ... » ،

« سماع التاريخ »

واذا كان فيما قلناه آنفا بلاغ في دفع تلك الأوهام ، فان فيما سنقوله في الفقرة التالية طرحا لحقائق جديدة لم يكشف النقاب عنها من قبل ،

الصورة التالية التي سأعرضها قامت على تتبع مجالس السماع في مخطوط التاريخ ومطبوعه، ولقد خرجت بنتيجة محددة : كان سماعان على المصنف ، ثم سماعان على الابن من بعده ، ثم عدة سماعات بعدهما ، لكن السماعات الأربعة الأولى كانت كافية لتحكي لنا قصة التاريخ الكبير في ولادته وفجر طفولته في واقع الحياة ،

١ - بدأ سماع التاريخ على المصنف في شهري ربيع من سنة (تسع وخمسين وخمسمائة) سماعا خاصا ، ضم المصنف وابنه بمنزله ، واحيانا ستة أشخاص من خاصة أهله ، في المنارة

(١) المجلدة الاولى : ٦٦٠ ،
(٢) سير اعلام النبلاء : مج ١٣/ل ٩٤ ،

الشرقية بجامع دمشق ، معتكف أبي القاسم ٠

ويلاحظ أن سماع القاسم على أبيه بقي ملتزما حتى آخر الكتاب ، وكان يتقدم السماع العام ببضعة أشهر ، تبلغ ثمانية في بعض الأحيان على أن هذا الفرق الكبير بين السماعين قد انخفض في أواخر الكتاب ، فصار شهرا أو بعض شهر ٠

٢ ـ ثم كان السماع العام للملأ في جامع دمشق الكبير ، وفق خطة مرسومة باحكام : انها ثلاثة مجالس في الاسبوع ، في أيام : الاثنين والخميس والجمعة ٠ يقرأ في يومي الاثنين والخميس جزء ، وفي يوم الجمعة جزء [ويحسن هنا التنبه الى أن الجزء عشرون ورقة] ، وبذلك يقرأ في السنة الواحدة عشر مجلدات بالتمام والكمال ٠ وبتنفيذ هذه الخطة تتم قراءة التاريخ ـ أي السبعة والخمسون مجلدا ـ في ست سنوات ٠ وكذلك كان باذن الله وتوفيقه ٠

افتتح السماع العام في جامع بني أمية في مطلع عام (ستين وخمسمائة) ، وبالتحديد في الاسبوع الاول من المحرم ، ليختم في نهاية العام ومطلع العام الجديد ، عام واحد وستين ، سماع المجلدة العاشرة ٠

ثم توالت السماعات تترى ، في ظل هذا النظام الدقيق ٠

وفي عام (خمسمائة وخمسة وستين) كان سماع السبعة الاواخر من التاريخ ، فقد تم سماع المجلد الثالث والخمسين في يوم (الجمعة : الخامس من ربيع الآخر) في ذلك العام ٠ وتبقى المجلدات الأربعة الأخيرة ، ولا يمكن أن يجاوز سماعها في هذا النظام أواخر العام المذكور ٠

وكذلك تم سماع التاريخ على مصنفه حسب الخطة المرسومة ،من مطلع عام ستين وخمسمائة ، الى أواخر عام خمسة وستين وخمسمائة ٠ ولقد كانت مجالس السماع العامة هذه حافلة ، ضمت سبعين ، وأحيانا خمسة وثمانين ، من فقهاء القوم وعلمائهم وأعيانهم ٠

٣ ـ ثم كان السماع على القاسم ابن المصنف ، بعد وفاة أبيه بثلاثة أسابيع فحسب : توفي أبو القاسم رحمه الله يوم الأحد بين العشائين في الحادي عشر من رجب سنة (احدى وسبعين وخمسمائة) ، وبدأ السماع على ابنه القاسم ـ وفي دار السنّة مدرسة الأب ـ في يوم الاحد الثاني من شعبان سنة (احدى وسبعين وخمسمائة) ، واستمر حتى بلغ غاية المجلد الثالث والخمسين من التاريخ في العشر الأخير من ربيع الاول سنة (اثنتين وثمانين وخمسمائة) ، في الجامع الكبير ٠

واذا ما قدرنا أن الفراغ من سماع التاريخ على الابن قد وقع في أواخر ذلك العام ، أي اثنين وثمانين ، فيكون ذلك السماع قد استغرق أحد عشر عاما وبضعة أشهر ٠

٤ ـ ثم أعيد السماع ثانية على الابن : بدأ في عشر ذي الحجة سنة (سبع وثمانين وخمسمائة) ، وبلغ غاية المجلد الثالث والخمسين في أول يوم من عام (ستة وتسعين وخمسمائة) ٠ واستغرق سماع التاريخ في هذه المرة ثماني سنوات وبضعة أشهر ، كانت خاتمة المطاف في عمل

القاسم في هذا الكتاب، فقد توفي بعد أربع سنوات رحمه الله ·

هذه هي الصورة ، فما النتائج المستفادة منها ؟·

ان صورة السماع هذه قد ألغت تماما فكرة المراحل الثلاث السابقة ، لتحل محلها مراحل ثلاثا جديدة : مرحلة الجمع والتسويد ، مرحلة التبييض والتسميع ، مرحلة الاكمال والتجديد ·

واذا كانت مرحلة الجمع والتسويد أمرا مفروغا منه ، فان فترة ست السنوات : ما بين مطلع خمسمائة وستين ـ ونهاية خمسمائةوخمسة وستين قد ميزت المراحل الجديدة بشكل جلي ·

فمن الواضح أن تبييض التاريخ قد تم أثناء فترة السماع هذه ، ولنتأمل مجالس السماع الخاصة التي كانت تتم بين المصنف وابنه في المنزل ، سابقة مجالس السماع العام ببضعة أشهر ، ألم تك ايذانا بالفراغ من التبييض تمهيدا للسماع العام ؟ ·

وما لنا نذهب بعيدا ؟ وهذه شهادة من حفيد المصنف الذي جالس أباه وجده في السماع الخاص والعام ، قال(١) : « فلم يزل والدي يكتب وينقله من الأوراق الصغار والظهور ويهذب ، الى أن نجز منه نحو مائة وخمسين جزءا · وكان بينهما نفرة ، فكان لا يحضر السماع تلك المدة ·

فحكى لي والدي قال : ضاق صدري ، فأتيت الوالد ليلة النصف في المنارة الشرقية ، وزال ما في قلبه · وسمعت أبا جعفر القرطبي [يقول : سمعت جدك] كثيرا يقول ـ عند غيبة والدك عنه ـ : « جزاه الله عني خيرا » ، فلولاه ما تم التاريخ ·

فقال : ان الحافظ أبا القاسم حلف أنه لا يكلم ابنه حتى يكتب التاريخ ، فكتبه · »

وكذلك كان القاسم مثلا طيبا في البر والعلم معا ، أبر قسم أبيه فغدا في شغل شاغل من أمر التبييض ، صرفه في بعض الاحيان عن حضور مجالس السماع حتى ضاق صدره ، ولقد أثنى عليه أبوه بحق « فلولاه ما تم التاريخ » ·

ثم تأتي المرحلة الثالثة ـ مرحلة الاكمال والتجديد ـ بعد سنة خمس وستين وخمسمائة : وقبل الخوض في هذه المرحلة يجب أن نبادر الى ابعاد شبهة ربما علقت بالاذهان ، من أن نموا أو تنقيحا أو تجذيدا حدث في التاريخ خلال هذه الفترة ، فالحق أنه لم يحدث شيء من ذلك بالمعنى الكامل ، وانما هي ملحقات مستدركة في هوامش الاصل تارة ، ومسجلة في جذاذات مقحمة بين الصحف تارة أخرى ، تحمل أسطرا بخط مرتعش ، انه خط أبي القاسم وقد شارف السبعين · ثم النسخة المستجدة التي صنعها القاسم ، وهذه التي أملت عليّ ذكر التجديد ، للجناس اللفظي فحسب، فليس هنالك من جديد·

ولنتأمل صورة (الملحق) التالي ـ انها ترجمة في أربعة أسطر ، لكنها تسجل بدقة تاريخ (الالحاق) الذي تم بعد سماع التاريخ :

« (١) محمد بن بركة بن خلف بن كرما ، أبو بكر الصلحي · سمع ببغداد أبا طالب بن يوسف · [وآخرين] ثم قدم دمشق وحدّث بها ببعض مسموعاته ، وكان مواظبا على السماع منّي ،

---

(١) سير اعلام النبلاء : مج ١٣/ل ٩٤ ·
(١) نسخة ب : مج ١٨/٦٢ ب ·

وسمع أكثر هذا التاريخ ، وكان مولده بفم الصلح [قلت : هي قرية قريبة من واسط في العراق] ، ومات ليلة الخميس ، ودفن يوم الخميس ، الحادي عشر من المحرم سنة ست وستين وخمسمائة ، ودفن بمقبرة جبل قاسيون . »

وكذلك نستنتج أن ملحقات الاب كانت بين عامي ستة وستين وواحد وسبعين .. ويقع هنا اشكال طريف بشأن السلطان المجاهد صلاح الدين الايوبي، فكأن أبا القاسم رحمه الله أغفل ترجمته في التاريخ اغفالا ، وانتقده أبو شامة لذلك فقال : « لم يذكر له الحافظ أبو القاسم ترجمة مع أنه ملك دمشق في سنة سبعين » ، ويبدو أن أبا القاسم كان أكثر اعجابا بنور الدين ، ولقد عاتب صلاح الدين مرة بحدة ، ووصف مجلسه بأنه « (٢) كبعض مجالس السوقة لا يستمع فيه الى قائل ولا يرد جواب متكلم » ، والغريب أن العتاب نفسه أو قريبا منه ، قد صدر عن الحافظ السلفي في الاسكندرية بحق السلطان نفسه (٣) . على أن صلة القاسم بصلاح الدين كانت أوثق فيما يبدو ، فقد صنع القاسم كتابا في الجهاد ، سمعه منه السلطان صلاح الدين في سنة ست وسبعين . قال القاسم (١) : « فدعوت في أوله وآخره بفتح بيت المقدس فاستجاب الله ذلك وله الحمد، وفتح بيت المقدس في السادس والعشرين من رجب ، سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة وأنا حاضر فتحه » .

وقد يبرز هنا سؤال وجيه : لماذا لم يلحق القاسم ترجمة لصلاح الدين ؟ والجواب على ذلك يدخلنا في صميم عمل القاسم وطبيعة الحاقه في التاريخ .

ان صنيع القاسم في التاريخ الكبير مثل أعلى عجيب في التكامل العلمي المتوازن والالتزام الادبي الأمين . صحيح أنه صنع النسخة الجديدة بتجزئة جديدة ، لكنه ما غير ولا بدل ، بل لقد التزم في مجالس السماع عليه التجزئة الاولى للكتاب ، ليقع التنسيق بين السماع عليه والسماع السابق على أبيه .

كل ما صنع في النسخة الجديدة : أن الجزء الذي كان في عشرين ورقة ، نزّله في خمس عشرة ورقة ، وأن ملحقات أبيه التي كانت في الهوامش أو منثورة في الجذاذات ، أحلها حاق مواضعها من المتون .

أما ملحقاته هو فقد كانت - في معظمها - « وصلا » بينه وبين مصادر التاريخ الكبير ، تؤذن بسماعه تلك الاصول تارة ، وتبين طرقه اليها تارة أخرى .

ولذلك نلاحظ في السماعات المتأخرة للتاريخ أمرا طريفا ، وصحيحا في الوقت نفسه ، وهو اعتبار السماع على القاسم بمنزلة السماع على والده المصنف .

وبعد ، لكم كان بودي الحديث عن طرائف وحقائق من تاريخ ابن عساكر ، طالما كنت ادخرتها لامثال هذه المناسبات، ولكن الوقت ضيق حرج ، وعسى أن ييسر الله لهذا البحث اكتمالا في كتاب، انه خير مسؤول، والحمد لله رب العالمين.

---

(٢) الروضتين : ١/١٠ .
(٣) مقدمة سؤالات السلفي : ص ١٣ .
(١) سير أعلام النبلاء : مج ١٢/ل ٩٤ .